آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها

أ. حدادي عبد الغني
طالب دكتوراه في جامعة طاهري محمد بشار الجزائر
haddadi_ghano@yahoo.fr

أ.د. بن عبد الفتاح دحمان
استاذ التعليم العالي بجامعة أدرار
benabdelfattah@yahoo.fr

ملخص

يحاول هذا البحث أن يقدم تحليلا حول الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار النفط انطلاقا من الأزمة النفطية 2014 إلى غاية 2017، فبعد الارتفاع في أسعار النفط منذ مطلع سنة 200 جعل الدول المصدرة للبترول تحقق إيرادات مالية كبيرة ومن بينها الجزائر، وهذا ما أدى إلى توسع الانفاق العام من خلال مختلف البرامج التنموية.

غير أن هذه الزيادة في الإنفاق العام يصعب إلغاؤها أو التراجع عنها عند انخفاض الأسعار وتناقص الموارد المالية لهذا استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد ودوره ضد تجنب آثار أزمة نفطية وقامت بترشيد النفقات وتفعيل تحصيل الإيرادات لتلجأ في الأخير للتمويل غير تقليدي للخزينة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأزمة النفطية، الموارد المالية، صندوق ضبط الموارد.

Résumé :

Cette étude est pour objectif d'analyser les effets des fluctuations des prix du pétrole sur l'économie algérienne et notamment sur la période de 2014 à 2017. En réalité, la hausse des prix du pétrole au début de 21ème cycle, conduit les pays exportateurs de pétrole, parmi l'Algérie, à élargir leur consommation générale grâce à l'augmentation des revenus. Cependant, au moment de la baisse des prix du pétrole, elle est difficile de diminuer des dépenses publiques, ce qui oblige les autorités publiques de rationaliser les ressources publiques et de financer le déficit budgétaire par les recettes du Fonds de régulation des recettes et même d'adopter des instruments de financement non conventionnels.

Mots clés : les prix du pétrole, crise pétrolière, ressources financières, Le fond de régulation des recettes.

مقدمة:

لقد نعمت الجزائر منذ سنة 2000 حتى منتصف سنة 2014 بتدفق موارد مالية ضخمة، كان تراكمها جسر للتنمية وعامل سمح لها بوضع برامج تنموية، في إطار الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، رصدت لها مبالغ مالية كبيرة، اعتمدت بشكل شبه كلي على العوائد النفطية التي كانت المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وكونه يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار في الأسعار ما يؤثر مباشرة على العوائد المحصلة، وبالتالي على الإيرادات المالية للميزانية العامة، والتي هي المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة. والجباية البترولية أهم عامل لتسجيل الموازنة العامة لفائض أو عجز موازني بسبب تقلبات أسعار النفط.

وتعتبر سنة 2014، نقطة انعطاف حاد في أسعار النفط بعد أن انخفضت أسعار النفط لأقل من 30 دولار بعد تعدت 147 دولار منتصف 2008، فهذا الانخفاض الحاد في الأسعار دفع معدل الإنفاق العام للانخفاض كذلك، رغم أنه ليس بنفس نسبة انخفاض الإيرادات لان النفقات العامة ترتبط بعوامل وبرامج وضغوط يجب عدم تجاهلها، لكنه أثر على هيكل وقيمة النفقات، خاصة النفقات الاستثمارية والإنمائية والتي قد تكون مهمة وحاسمة، إلا أن النفقات الجارية يصعب جدا تقليصها لأن ذلك سيلقى رفض شعبي،

فمنذ سنة 2014 أجبرت السلطات العمومية على اتخاذ الآليات المناسبة لمواجهة آثار هذا الانخفاض الحاد، بتبني آليات متعددة بداية بسياسة ترشيد النفقات ثم سياسة تفعيل تحصيل الإيرادات واستخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات ليتم في الأخير تبني سياسة التيسير الكمي،

انطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال المحوري التالي: **ما هي الآليات التي اتخذتها السلطات العمومية في الجزائر لتجنب آثار أزمة انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017 ؟**

وهذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها جملة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل في ما يلي:

- ما أهمية النفط والصناعة النفطية على الدول المنتجة؟
- ما مدى تأثير أزمة أسعار النفط 2014 على الوضع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي آليات مواجهة الأزمة الأخيرة من قبل السلطات العمومية؟

أهمية البحث: تأتي هذه الدراسة بعد ثلاث سنوات من بداية الأزمة النفطية التي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي الذي كان يعرف أريحية كبيرة انطلاقا من بداية الألفية لما عرفت أسعار النفط تزايد مستمر لتكون سنة 2014 نقطة تحول جعلت السلطات العمومية مجبرة على اتخاذ إجراءات وآليات جديدة من أجل تجنب الآثار السلبية للأزمة

أهداف البحث: أهداف هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- توضيح أهمية النفط والصناعة النفطية خاصة على الدول المنتجة.
- توضيح أثر الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري بعد بحبوحة مالية منذ مطلع الألفية.
- تقييم الآليات والسياسات التي تبنتها السلطات العمومية لتجنب آثار هذه الأزمة الأخيرة.

ولمعالجة هذه الإشكالية سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: أهمية النفط والصناعة النفطية في الدول المنتجة

المحور الثاني: أزمة أسعار النفط 2014 بعد طفرة بداية القرن الحالي

على الوضع الاقتصادي الجزائري

المحور الثالث: آليات مواجهة الأزمة الأخيرة من قبل السلطات العمومية.

المحور الأول: أهمية النفط والصناعة النفطية

1.الأهمية الاقتصادية النفط

وصف القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل مكانة عالمية مهمة، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، له أهمية وقت الحرب والسلم، وفي حياتنا اليومية، وفي كل المجالات، وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، باكتشافه تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، لذلك لا عجب في وصفه هاته المادة السحرية بالذهب الأسود، خاصة بسبب اتساع استعمالاته وندرة المصادر البديلة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، فبدون نفط تتوقف الآلة الصناعية، وتتوقف الإنتاجية الزراعية وتتوقف السياحة المعتمدة على وسائل النقل[1].

ويمكن توضيح أهميته في النقاط الآتية:[2]

- اتساع استهلاك مادة البترول، فهو أهم أنواع مصادر الطاقة ويدير عجلة الاقتصاد العالمي، وعليه يرتكز التقدم الصناعي العالمي ونموه؛

[1]جورج قرم، **المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية**، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، العدد14، أفريل 1980، السنة الثانية، ص 34.

[2]يسري محمد أبو العلا :**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996**، ص17-18

- انخفاض تكاليف إنتاج البترول بالمقارنة مع المصادر البديلة الأخرى، وتعدد منتجاته واستخداماتها وانخفاض تكاليفها أيضا؛
- تحقيق فوائض مالية طائلة لدى الدول المنتجة ولدى الشركات البترولية العالمية، مقارنة بالمواد الطاقوية الأخرى؛
- العائدات البترولية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الدول الصناعية، كواردات للدول النفطية من الدول الغربية على هذه العائدات؛
- أما بالنسبة للدول المنتجة المصدرة للبترول، فيعتبر وسيلة التنمية الأساسية بما توفره عائدات التصدير من تراكم لرؤوس أموال.
- إنشاء صناعات متفرعة ومتعددة تستفيد منها النشاطات الاقتصادية (الصناعة والزراعة) وشركات الخدمات.
- تغطي العائدات النفطية جانبا أساسيا من الطلب الاستهلاكي حيث تمون الاقتصاد الوطني بالسلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع

2. أهمية النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى:

بعد أن كان الفحم وقود الثورة الصناعية، عرف تراجع وانخفاض حاد، ساد حتى في الدول التي كانت تعد مناطق تقليدية لاستخراج واستخدام الفحم مثل بريطانيا وألمانيا والتي لا يمثّل الفحم فيها في الوقت الحاضر إلاّ 11% من حجم سوق الطاقة، رغم أنّه كان في 1925 يمثل 96% من مصادر الطاقة في أوروبا الغربية و74% في و.م.أ، بينما لم يتعد نصيب البترول 2.3% من السوق، لتشهد بعد ذلك تغيرا جذريا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث انخفض نصيب الفحم كمصدر للطاقة في العالم من 56% في 1950 إلى 29% في

1980[1]. وقد كان هذا التراجع لصالح مصدر آخر جديد ظهر على مسرح الطاقة العالمية بدور ثانوي، ليحتل بعدها دور البطولة ألا وهو"النفط" الذي أصبح له أهمية ومكانة متميزة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى جعلته يتبوأ الصدارة للأسباب التالية[2]:

- أهميته النسبية مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى كونه طاقة سائلة مركزة سهلة النقل والتخزين وبتكلفة منخفضة؛
- أهميته بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة وعموماً سيطرة الوقود الأحفوري (نفط، فحم، غاز) والتي تمثل81.25 % لعام 2008، فرغم تقدم مصادر الطاقة البديلة المتجددة ما زال إلى اليوم اعتماد شبه كلي على المصادر التقليدية، بسبب الكلفة والمخاطر
- مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة والتي تأثرت لأسباب أهمها محدودية قابلية النفاذ والمزايا النسبية لمصادر الطاقة البديلة والتطورات التقنية والمخاوف البيئية إضافة إلى تأثير الأسعار.
- كون الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم فإن الطاقة البترولية الآن هي الأوفر، الأسهل والأفضل، مقارنة بغيرها، وأصبح استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.
- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة

[1]وهيبة مدشن، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1975- 2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2004 ص 21.

[2]بلقة براهيم، **سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015/2014، ص 14.

المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف مشتق.

- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، يزود 35 % من قطاع الواصلات في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات.
- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة. وهو مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب.

3. أهمية الصناعة النفطية: إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة، فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص ما يلي[1]:

1. الصناعة النفطية تتطلب توفر رؤوس أموال كبيرة وضخمة بسبب تعدد وتنوع مراحلها والمخاطر الرأسمالية الكبيرة للاستثمار الأولي في البحث عن النفط وتتفاوت أو تتباين، بسبب تباين مكان تواجد النفط[2].

2. تقوم الصناعة النفطية على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا. إلا أنه تتسم بسرعة تغير استخدامها، ما يعني تغير وتزايد حجم النفقات[1].

---

1 أمينة مخلفي،" **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004 ، ص. ص 12- 13.

2 فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة، 1992 ،ص.ص 168.166.

3. تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي،في مراحل الإنتاج (البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتجميع، والنقل، والتخزين، والتقطير، والتنقية، والتكرير، والمزج والتركيب، التصنيع، والتوزيع والتسويق). حيث تتداخل المراحل بصورة كبيرة

4. يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية والتدريب، مما يجعلها تستعين بخبرات أجنبية.

5. تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة أو المغامرة* في معظم المراحل الإنتاجية، البحث والتنقيب، أي عدم تأكد نتاج البحث

6. نتيجة لكون النفط مادة إستراتيجية، فان المنتجين يفضلون السرية التامة مما يعني لجوء الدارسين والمهتمين بالطاقة إلى التقديرات.

7. . التركيز الإنتاجي للنفط فهو في عدد قليل من البلدان وهو مرشح بالزيادة لان الاحتياطات الرئيسية مرتكزة في عدد محدود من الدول

8. الصناعة النفطية هي صناعة استنزافية، فاستخراج برميل من النفط يعني استنزافه ونضوبه واذا استمر هذا التزايد فان ذلك يعني ان المخزون المؤكد حاليا سينضب بحدود سنة 2055[2].

---

[1] حسين عبد الله **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ص ص، 311،312.

* المخاطرة أو المغامرة : تعني القيام بنشاط أو عمل ومن دون التأكد الكامل من تحقق نجاحه. والمخاطرة النفطية تتركز بشكل خاص في عملية البحث والتنقيب والتطوير النفطي وهي بأنواع عديدة: مخاطر طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة ، أو مخاطر فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية أو قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية أو ذاتية كسوء التقدير ، الإهمال، سوء استخدام الأدوات و المعدات حيث تعمل جميع هذه المخاطر إلى توقف الإنتاج.

[2] عبد الرزاق فارس الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ماي 2009، ص 26.

تصنيف الدول النفطية: تختلف درجة ارتباط الدول المنتجة للنفط رغم وجود خصائص اقتصادية مشتركة بينها ولا يعني بها تشابه مطلق في اقتصادياتها ومن هذا المنطلق فإن تقييم الوضعية الاقتصادية للبلدان النفطية يمر حتما عبر معرفة مستوى تأثير النفط في اقتصادياتها، حسب مستوى النشاط الاقتصادي ومدى تأثر هذه الدول بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي يمكن الوصول إليه من خلال إعداد مؤشر لتصنيف هذه الدول وهو ما ستقوم به فيما يلي[1]:

تصميم المؤشر وفق المؤشرات: إن الهدف من تصميم هذا المؤشر هو تصنيف الدول النفطية حسب درجة ارتباطها بالنفط إلى ثلاث مستويات كل مستوى بنقطتين وهي كما يلي[2]:

المستوى الأول: يضم دول شديدة الارتباط بالنفط والتي يعتمد اقتصادها بصفة شبه مطلقة على أداء القطاع النفطي، وهي شديدة التأثر بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط .

المستوى الثاني: يضم دول متوسطة الارتباط بالنفط وهي دول يعتمد اقتصادها على النفط بصفة متوسطة، وأهم ما يميز هذه الدول أنها أقل تأثرا بالصدمات الخارجية بالمقارنة مع دول المستوى الأول

المستوى الثالث: يضم دول ضعيفة الارتباط بالنفط وهي دول تتميز

---

[1] محمد سالم سرور الصبان، **عائدات النفط المرتفعة هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الإقتصادية الخليجية** ، مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، العدد 111 ،خريف 2004 ص 24.

[2] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011 ص.134

بتنوع هيكلها الاقتصادي، تأثير النفط عليها ضعيف أو شبه منعدم.
إن مؤشر تصنيف الدول النفطية عبارة عن سلم يتكون من ستة نقاط حيث يتم تصنيف الدول النفطية وفقا للمستويات المبينة ومؤشر تصنيف الدول النفطية مركب من ثلاث نسب اقتصادية كل نسبة تخصص لها نقطتان من سلم المؤشر، وهي حسب العناصر التالية:

1. نسبة قطاع النفط أو المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي	النقاط
[%15-%0]	0.5
[%30-%16]	1
[%45-%31]	1.5
46 ≤	2

2. نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات

نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات	النقاط
[%0، %25]	0.5
[%26، %50]	1
[%51، %75]	1.5
75 ≤	2

3. نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة

نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة	النقاط
[%0، %25]	0.5
[%26، %50]	1
[%51، %75]	1.5
76 ≤	2

وتصنف حسب النقاط إلى مستويات ثلاث في كل مستوى صنفين وهي موضحة في الجدول الموالي:

كيفية تصنيف الدول النفطية في المؤشر.

المستوى	**الثالث** دولة شديدة الارتباط بالنفط		**الثاني** دولة متوسطة الارتباط بالنفط		**الأول** دولة ضعيفة الارتباط بالنفط	
النقاط	06	05	04	03	02	01
التصنيف	دولة قوية الارتباط بالنفط من		دولة متوسطة الارتباط بالنفط من		دولة ضعيفة الارتباط بالنفط من	
	الدرجة A	الدرجة B	الدرجة A	الدرجة B	الدرجة A	الدرجة B
مستوى الارتباط	تأثير قوي شبه مطلق	تأثير قوي	تأثير متوسط يميل إلى القوة	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	تأثير شبه منعدم

المصدر: محمد سالم سرور الصبان، عائدات النفط المرتفعة هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الإقتصادية الخليجية ، مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، العدد 111 ،خريف 2004 ص 24

فالمستوى الثالث: والذي يشمل البلدان النفطية الأكثر عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي دولة قوية الارتباط بالنفط سواء تأثير شبه مطلق بالدرجة A بستة نقاط أو بالتبعية الشديدة ،لكن بدرجة أقل 05 نقاط الدرجة B

أما المستوى الثاني: الذي يمثل دول متوسطة الارتباط بالنفط وهي أما ارتباط متوسط يميل إلى القوة بالدرجة A بأربع نقاط أو ضمن البلدان المتوسطة الارتباط بالنفط من الدرجة B بثلاث نقاط

والمستوى الأول: والذي يشمل دول ضعيفة الارتباط بالنفط، حيث تشمل ارتباطا ضعيفا بالنفط بالدرجة A وبمجوع يقدر بنقطتين أو ارتباط شبه منعدم بالدرجةB بنقطة واحدة.

المحور الثاني: بعد طفرة أزمة أسعار النفط 2014 وأثرها على الوضع الاقتصادي الجزائري

1. بداية الألفية ارتفاع قياسي لأسعار النفط: ان الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي لأجل تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق دفع الإنفاق الحكومي الاستثماري وتمثل ذلك في برامج الإنعاش الاقتصادي في ما يلي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بمبلغ قدر بحوالي 7 مليار دولار.
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي الوطني (2005-2009) بأكثر من 150 مليار دولار.
- برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني (2010-2014) خصص له أكثر من 286 مليار دولار
- برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني (2015-2019) لكن عرف تجميد معظم مشاريعه.

إن تنفيذ هذه السياسات أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة ما بين 2004-2007 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي. مما أدى إلى وقوع الدولة في ما يعرف في الأدبيات بنقمة الموارد أو بالعلة الهلندية والتي **عرفها تيري ماكنلي:** " إن ظاهرة المرض الهولندي تحدث عندما تؤدي الارتفاعات القياسية لأسعار الموارد الطبيعية إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد عن طريق رفع معدلات التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد مما يؤدي

إلى تخفيض تنافسية قطاع الصادرات الصناعية للبلد"[1] رغم أن معظم الاقتصاديين يرون أن الجزائر أصيبت بفساد وليس بالمرض الهولندي لان لا يوجد قطاع منتعش أصلا مُسَ بتحسن أسعار الموارد.

1. أسباب أزمة أسعار النفط 2014

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014 بعد الطفرة التي عرفتها منذ مطلع الألفية الثانية فانخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016 وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ما يلي:

- ظهور إنتاج النفط الصخري الذي إتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف حوالي 4.2 مليون يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- التغير في السلوك الاستراتيجي للأوبك، إذ تعد اكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت مؤخراً تغيرا في سلوكها من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.
- الزيادة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبات "الاتفاق النووي" بزيادة تصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين بسبب تراجع قدرتها التنافسية في السواق الدولية، والتي زاد طلبها كثيراً مؤخراً
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل الاستعانة عنه ببدائل أخرى أهمها الغاز الصخري.

[1] Terry Mckinley ،Whyis » Duch Disease « Always a Deasease ؟The Macro Economic Consequences of Scaling Up ODA ،United Nations Development Programme ،nternational Poverty Centre ،Brazil

- العوامل التقليدية لأساسيات السوق من عرض وطلب وطاقة إنتاجية فائضة وحركة المخزونات النفطية التطورات الجيوسياسية.
- دور سياسات السوق والمضاربة في تحديد سعر النفط.
- زيادة الوفرة في المعروض وانخفاض الزيادة في الطلب.
- تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسعير النفط [1]،

3. تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري:

بعد أربع سنوات من بداية الأزمة كان تأثيرها في السنوات الثلاث الماضية بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000، إلا أنه بدأت مظاهر هذه الأزمة تظهر على الجوانب الاجتماعية، وأصبحت الزيادات التي تضعها الحكومة في كل قانون مالية تحظى بسخط شعبي، أما من الناحية الاقتصادية فان لهذه الأزمة آثار غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1. انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35دولار لسنة 2014 أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة[2]

2. خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015

[1] ECB. Monthly Bulletin. Indirect effects of oil price developments on euro area inflation.P 54 /2014

[2] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 03

وتعادل موازنة 2016 يتطلب سعر 110 دولار للبرميل وفي 2017 تم وضع ميزانية توازنية بسعر مرجعي توازني هو 50 دولار

3. لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات. الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع ب1.714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض بـ33.3 بالمائة ثم استعملت موارده في تمويل عجز السنة المالية 2016، لتنتهي موارده في فيفري 2017، وتصبح الحكومة أمام رهانات كبيرة وحقيقة.

4. عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات الى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الاول لعام 2014، لتتقلص في سنة 2016 و2017.

5. انخفضت احتياطات الصرف بمقدر 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار ثم إلى 118 سنة 2016 لتبلغ خلال 2017 وبالضبط خلال عرض مخطط الحكومة الأخير أمام البرلمان 104 مليار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

المحور الثالث:آليات مواجهة الأزمة من قبل السلطات العمومية.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بسوق النفط في ظل

صعوبة التنبؤ بسعر النفط الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية

1.أهم الإجراءات المتخذة لتجنب الآثار السلبية للازمة:

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط الأوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:[1]

1. استخدمت الفوائض المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على وتيرة النمو الاقتصادي.

2. خفض قيمة الدينار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري حيث انخفض بـ25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وبـ6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 للحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغط على الاحتياطات.

3. اتخذت تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التى تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات.

2. استخدام إيرادات صندوق ضبط الموارد:

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد، على غرار الدول البترولية الأخرى، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات إذ بلغ فائض الميزانية 400 مليار دج وإيرادات جبائية فاقت 1213.2 مليار دج[2] وعموماً يمكن إرجاع الدوافع الكامنة وراء إنشاء الصندوق إلى دوافع داخلية و أخرى خارجية.

---

[1] عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 04

[2] حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة جوان 2006 ص 74.

فعلى غرار الدول النفطية الأخرى ونظراً للأسباب السالفة الذكر، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد " Fonds de régulation des recettes"، وهو من صناديق الثروة السيادية التي عرفت انتشارا في العديد من الدول النفطية،[1] وهذا الصندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وانشأ بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000[2] ليحرر طبق لهذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق مع العلم انه قد أدخلت تعديلان على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006

والصندوق من حسابات الخزينة وبالتدقيق في حساب التخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب[3]، مصادر تمويله وهي فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق أما نفقاته فتم تحديدها فيما يلي ضبط نفقات الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، والحد من المديونية،

[1] Derbal Abdelkader Le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté acte de conférence international sur le dévlepment durable et le la convivialité efficace de ressources disponibles 7-8 abril 2008 université ferhat abbess setif algeria p 03.

[2] بوفليح نبيل، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر** المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07-08 أبريل 2008 جامعة فرحات عباس سطيف ص 17

[3] قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق ل 27جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000

وتخفيض الدين العمومي.ولقد كان للصندوق دور كبير في التسديد المسبق للديون، حيث تقدمت الجزائر الى نادي باريس في 22 مارس 2006 بطلب دفع مسبق لديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة7.9 مليار دولار، وتم إبرام الاتفاق مع النادي في 2006/05/10 ثم اتجهت الى إبرام اتفاقات أخرى مع نادي لندن في سبتمبر2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار. من جهة أخرى تم تحويل جزء من الديون الى استثمارات، فقد تم تحويل ما قيمته 60.9 مليون أورو من الديون الفرنسية الى تمويلات مالية لشركات فرنسية موجودة في الجزائر

أما بعد سنة 2014 فقد كان استنزاف كبير لموارده نظرا للعجز الكبير في الميزانية وبقائه الملجأ الوحيد لتخفيض عجز الميزانية حيث ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛ توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد.

3. سياسة ترشيد النفقات العمومية: يمكن أن نعرف النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع[1]. فيعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة والهيئات المتفرعة عنها لبلوغ أهدافها والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية وممارسة دورها التدخلي.

فالدولة لمالها من سيادة وسلطان على البلد والعباد تقوم بتحصيل ما يلزم من الإيرادات لتغطية نفقاتها لكن بناءا على قاعدة أولوية النفقات على الإيرادات وان تعدد وظائف الدولة وتزايد حجم الإنفاق العام

1 علي لطفي **المالية العامة دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس–مصر، 1995، ص 182

ومحدودية الموارد جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والإسراف وسوء التدبير عموما الأمر الذي أصبح معه ترشيد الإنفاق العمومي مطلبا أساسيا سواء في الدول المتقدمة او النامية.

ويقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية، ويرتبط الإنفاق العام وترشيده بمدى إتباع الحكومة لأساليب الرشد والعقلانية في برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة[1].

فترشيد الإنفاق العام إذن يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة[2].وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية ممثلة في الحكومة بإصدار قرارات بعدم الإسراف وتوقيف الكثير من المشاريع التي لم تنطلق بعد خلال سنة 2016

لذلك فصرف النفقة يجب أن يكون وفق قواعد تتمثل في ما يلي:

- قاعدة المنفعة القصوى أي اكبر المنفعة بأقل تكلفة ممكنة
- قاعدة الاقتصاد والتدبير بتجنب الإسراف والتبذير في الانفاق
- قاعدة الموافقة المسبقة من طرف السلطة التشريعية

وبعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 مرت سنة 2015 صعبة ليتم تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام خلال قانون المالية 2016،وذلك وفق إجراءات اتخذتها الدولة في هذا المجال ومن أهمها ما يلي:

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، **ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد7،ع2، 1992، ص39

[2] محمد شاكر عصفورة، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص399.

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد
- تسريع ديناميكية النشاط؛
- تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات البشرية؛
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
- التقليل من الواردات خاصة الواردات الغير ضرورية.

فقد اتخذت السلطات تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التى تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 % وانخفضت مزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات وغيرها من المشاريع، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت

4 سياسة تفعيل تحصيل الإيرادات: تعتبر سياسة تفعيل تحصيل الإيرادات حل ثاني لتجنب الأزمة، والذي تبنته السلطات العمومية بعد عدم كفاية السياسة السابقة وحدها وذلك خلال قانون المالية لسنة 2017 حيث إن أهم الإيرادات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017 كانت

ضرورة والتي تتمثل في ما يلي:[1]

- زيادة في الرسوم و الضرائب وحقوق الطابع لتعويض بصفة جزئية تدهور مداخيل الجباية النفطية محسوبة في الميزانية التي ستنخفض ب 30%مقارنة ب 2016.
- رفع الرسم على القيمة المضافة العادي من 17% إلى 19%" ومن 7% إلى 9% بالنسبة إلى المعدل المنخفض من الرسم.
- في المجال العقاري ضريبة على البيع من طرف الخواص لمبنى منجز او غير منجز لضريبة على الدخل العام معدل ثابت ب 5%،
- رفع الرسم على رخص العقارات المتعلقة برخص البناء و شهادات المطابقة،
- رفع الرسم الإجمالي للاستهلاك المتكون من جزء ثابت ومعدل نسبي لبعض السلع الفاخرة
- زيادة الضرائب على المنتجات النفطية وأنواع الوقود المختلفة.
- فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل بالكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية.
- بخصوص حقوق ضريبة الدمغة تم إدراج إجراء مستعجل في قانون المالية 2017 يسمح بتسليم جواز السفر البيومتري في أجال أقصاها 8 أيام من تاريخ إيداع الطلب، مقابل دفع طابع بقيمة 25.000 دج بالنسبة لدفتر ذو 28 صفحة و 60.000 بالنسبة لدفتر 48 صفحة و في حالة فقدان يدفع مبلغ زيادة على حقوق الطابع ب 10.000 دج
- استحداث ضريبة على العجلات المستوردة أو المصنعة محليا

[1] الجريدة الرسمية العدد 77 قانون المالية لسنة 2017 الصادر في 28 ديسمبر 2016 ص 14.

- رفع الرسم على طلبات تسجيل المنتجات الصيدلانية المستوردة أو المنتجة محليا

4. استعمال الاحتياطات الرسمية:

الاحتياطات الرسمية هي تلك الأصول التي تحتفظ بها السلطات العمومية "البنك المركزي" من أجل مواجهة الأزمات وضبط استقرار العملة،وفي الجزائر تآكلت احتياطات الصرف خلال السنوات القليلة الماضية أين عرفت تناقصاً مستمراً لتنخفض من 193 مليار دولار شهر ماي 2014 لتصل إلى 105 مليار دولار شهر جويلية 2017، إضافة إلى استهلاك مجموع ادخار الخزينة الموجود بصندوق ضبط الإيرادات الذي استهلك شهر فيفري 2017 بسبب تراجع الجباية البترولية.

4.التيسير الكمي آلية تمويلية غير تقليدية للخزينة العمومية من طرف البنك المركزي:

يمكن أن نعرف سياسة التيسير الكمي بأنه السياسة النقدية التي يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزه المالي، حتى يتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من البنوك الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك البنوك، فتصبح بذلك قادرة على منح المزيد من القروض للراغبين، وبهذا يكون تيسير الحصول على القروض، وبذلك تتجه معدلات الفائدة إلى الانخفاض، مما يزيد من القروض الاستثمارية والاستهلاكية، ما يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أي تنشيط الطلب الفعال وهذا ما يتماشى مع ما نادى به كينز، ما يعني بالضرورة خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي الانتعاش الاقتصادي.

وهناك اختلاف في أصل هذه الفكرة فهناك من يرجع الفضل إلى الاقتصادي جون مينارد كينز بينما هناك من يعتقد أن المصرف المركزي الياباني هو أول من طبق هذه السياسة، وهناك من يعتقد بأن ريتشارد فيرنر هو من صاغ هذه الفكرة

ولكن هذه السياسة ليست بهذه البساطة والسهولة لأنها تختلط ببعض المفاهيم القريبة والتي يكون هدفها كذلك تضخيم وزيادة المركز المالي للبنك المركزي، فالتيسير الكمي هو زيادة المركز المالي للبنك المركزي وذلك بزيادة حجم احتياطات، أي زيادة جانب المطلوبات بالرفع في ميزانية البنك العامة، إذ أن الزيادة في الموجودات أو جانب أصول البنك بخلق المزيج من القروض والأوراق المالية الموجودة بحوزة البنك المركزي، يعتبر أمراً عرضياً فهو عملية غير مقصودة لذاتها فهنا زيادة في ميزانية البنك المركزي من جانب الموجودات وتسمى هذه الآلية بالتسهيل الكمي وليس التيسير الكمي.

ففي الجزائر تعتبر الخزينة الوحدة المالية التي تقوم بتسيير النظام المالي للدولة، فهي صراف وممول الدولة وأداة تطبيق الميزانية، لكن لما نتحدث عن دورها الدناميكي فهو دور بنكي[1]، فالخزينة العمومية تتحصل على ودائع من البنك المركزي مقابل للنقود المعدنية التي تصدرها، وأموالها مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي وهو حساب تسجل فيه جميع الموارد والنفقات، ومن جهة أخرى يعتبر بنك الجزائر (البنك المركزي) بنك الإصدار كونه ينفرد بمهمة طبع النقود بتفويض من الدولة، وانطلاقا من سنة 1990 وبصدور قانون النقد والقرض 90/10

[1] بخزاز بعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003، ص77

يمكن للبنك المركزي منح سلفيات للخزينة العمومية لكن في وذلك بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية[1].وتكون السلفيات إما السلفيات على الحساب الجاري وهي قصيرة الأجل يقدمها البنك المركزي للخزينة متى كان الرصيد الحسابي مدينا وتقوم الخزينة برد السلف لما يكون الحساب دائناُ.

وعلى هذا فلقد تبنت الحكومة سياسة التيسير الكمي أي التمويل غير تقليدي للخزينة العمومية من البنك المركزي في هذه المرحلة هو حتمية وليس خياراً وذلك لإعادة بعث الاقتصاد الوطني والحفاظ على وتيرة التنمية في البلاد، حيث صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون يتضمن تعديل قانون النقد والقرض 10/90 والذي عدل بالأمر 03/11 المعدل في 2010 على اعتبار أن القانون 90/10 ملغى بموجب مادة في آخر الأمر 03/11 بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنب الاستدانة الخارجية أو تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار اًلسياسات الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ سنوات، هذا التعديل الاستثنائي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح للبنك المركزي بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لها بتمويل العجز في الميزانية، فألمانيا استعملته بعد الحرب العالمية الثانية لأجل بناء البلاد وكانت نتائجه كارثية بتآكل قيمة العملة وزمبابوي في 2008-2009.

واستحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية ليس حلاً، بل الحل في استحداث موارد تمويل حقيقية، تنشيط الطلب الفعال باستهداف

[1] حسب نص المادة 76 من قانون النقد القرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990

التضخم لتجنب الانكماش كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضن لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني انجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنه السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.

الخاتمة :

تعتبر عائدات تصدير النفط بأنه "جسر تنمية" تستطيع البلدان المنتجة والمصدرة له المرور عليه إلى مرحلة التنمية الاقتصادية لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب تخطيطاً صحيحا وتطبيقاً كفؤاً، بإجراء تغييرات عميقة من اجل تعزيز وعصرنة اقتصادها ليتماشى مع الظروف العالمية المتجددة باستمرار خاصة بعد أن عرفت السنوات الأخيرة تدفقاً كبيراً للإيراداتها البترولية نتيجة الارتفاعات المتتالية لأسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 حيث تهاوت الأسعار إلى مستويات متدنية جدا جعل السلطات العمومية في وضع حرج، فما كان لها إلا أن تقوم بانتهاج أساليب للحد من آثار هذه الأزمة حيث تبنت مطلع سنة 2016 سياسة ترشيد النفقات للحد من الإسراف وهدر المال العام لتتبنى في العام الذي يليها سياسة لا تقل عليها أهمية وهي سياسة تفعيل تحصيل الإيرادات، إلى جانب استعمال موارد صندوق ضبط الإيرادات، ولتقوم الحكومة مؤخراً في تبني سياسة التيسير الكمي كألية تمويل غير تقليدي للخزينة العمومية من البنك المركزي.

وعليه فإن أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- إن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لان الهوامش الوقائية للمالية العامة والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات هي هامشية ولقد أصبح الحساب بدون رصيد.
- كان لسياسة ترشيد النفقات دور هام في الحد من الآثار السلبية للازمة النفطية الأخيرة لتكريس مسار الضبط المالي وخفض التكاليف باتخاذ تدابير حاسمة في موازنة 2016.
- ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط وحده، بهدف تعزيز دور القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني
- الحاجة الماسة للنظر في إصلاح سياسات الدعم المنتهجة التي أرهقت الخزينة العمومية الأمر الذي يعتبر عبء على الميزانية.
- استخدام كل موارد صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط والذي لم يستطع مجابهة تزايد الإنفاق.
- خفض سعر الصرف الدينار لرفع حصيلة مداخيل النفط
- تبني سياسة التيسير الكمي رغم التخوفات من آثاره السلبية المحتملة إن لم يرافقه إنتاج حقيقي.
- الإعلان عن بداية التعاملات الإسلامية في البنوك العمومية لامتصاص أموال السوق الموازي

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1. جورج قرم، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، العدد14، أفريل 1980، السنة الثانية،

2. يسري محمد أبو العلا :مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996،

3. وهيبة مدشن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1975- 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2004

4. بلقة براهيم، سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015/2014،

5. أمينة مخلفي ،" أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004

6. فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة، 1992.

7. حسين عبد الله مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،

8. عبد الرزاق فارس الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد363،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009.

9. محمد سالم سرور الصبان، عائدات النفط المرتفعة هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية، مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، العدد111 2004.

10. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011

11.محمد سالم سرور الصبان، عائدات النفط المرتفعة هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الإقتصادية الخليجية مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، العدد 111،خريف 2004

12. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر 2014،

13. حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة جوان 2006 .

14. بوفليح نبيل، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07-08 أبريل 2008 جامعة فرحات عباس سطيف.

15. قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000

16. نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد7،ع2، 1992.

17. محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.

18. الجريدة الرسمية العدد 77 قانون المالية لسنة 2017 الصادر في 28 ديسمبر 2016 ص 14.

19. بخزاز بعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003،

20. قانون النقد القرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990

2. المراجع باللغة الآجنبية

1.Terry Mckinley ،Whyis » Duch Disease « Always a Deasease ؟The Macro Economic Consequences of Scaling Up ODA ،United Nations Development Programme ،nternational Poverty Centre ،Brazil

2.ECB. Monthly Bulletin. Indirect effects of oil price developments on euro area inflation. 2014

3. Derbal Abdelkader : Le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté, acte de conférence international sur le dévalement durable et le la convivialité efficace de ressources disponibles 7-8 avril 2008 université ferhat abbess setif Alegria